وسائل تنمية الثروة الزراعية فى مصر

للدكتور أحمد فاضل الخشن

الأستاذ بكلية الزراعة

أنا من القائلين بأن مجال الإصلاح الزراعى واسع فى هذه البلاد العزيزة ، بل من القائلين بأننا لم نزل بعد فى أول الخطوط ، رغم ما بذل من جهود ، وأنه لا يزال أمامنا عمل كثير متواصل قبل أن نبلغ ما نصبو إليه من غرض : وهو أن نرقى بالزراعة المصرية إلى حد يضارع زراعة البلاد الراقية كأمريكا وغيرها . وإنى لأرجو خالص الرجاء ألا يظن ظان أننا نقول بالتقليد . فنحن أبعد ما نكون عنه ، بل إننا نأخذ بما رأيناه فى تلك البلاد من استغلال الأراضى الزراعية فى إنتاج كل ما يمكن إنتاجه لسد حاجات الشعب بحيث يجعلون من بلادهم كلة تستورد أقل ما يمكن من المنتجات الزراعية وتصدر أكثر ما يمكن من هذه المنتجات .

فنحن لا نقول بالتقليد بل نقول بزيادة الإنتاج الزراعى سدا لحاجة الشعب المصرى ومن يقيمون فى أرض مصر من المحاصيل المختلفة . ونحن لو وصلنا إلى هذه النقطة فى الإنتاج نكون قد أضفنا إلى ثروتنا الزراعية قدرا كبيرا يكاد يضاعفها تماما فى أيدينا فيستفيد المالك والمزارع على حد سواء .

ويجدر بنا قبل أن ندخل فى تفاصيل الموضوع أن نشير إلى رأى يردده كثير من الناس منهم بعض الزملاء الفنيين ، ومنهم رجال ذوو مسئولية حكومية أو برلمانية فى البلاد ، وهذا الرأى يأخذ بأن الإنتاج الزراعى فى مصر قد وصل إلى أقصى حدوده وأن زيادة موارد الثروة القومية لا تأتى بعد ذلك إلا عن طريق العناية بازدياد الصناعة .

ومما لا شك فيه أن نهضة الصناعة فى مصر والعمل على إنماء بعض الصناعات المحلية وإدخال البعض الآخر الذى تحتم ظروف البلاد إدخاله فيها ، كل ذلك مما يزيد فى موارد ثروتنا العامة . ونحن نتمناه ونعمل له ونسعى إليه ونرقب اليوم الذى نرى فيه نتيجة ملموسة الأثر لهذه العناية المحمودة بالصناعات .

غير أن المدى الذى تبلغه الصناعة مهما ازدهرت فى بلادنا هذه سوف يكون مدى غير بعيد ، وذلك لقصور فى الموارد الطبيعية التى يمكن استخدامها للغرض المقصود . فما دام الفحم والحديد والمعادن الأخرى ، وما دامت الغابات لا تكون جزءا من خامات مصر فليس من المنتظر أن تنشط الصناعات لدينا بقدر نشاطها فى أوروبا أو أمريكا . وستبقى

هذه البلاد زراعية فى المقام الأول ، وخير لنا أن ندرك هذه الحقيقة حتى نوجه جهودنا إلى الطريق الصحيح .

أما والأمر كذلك فلنكشف الستار الرقيق الذى يغطى وجه الزراعة المصرية فتبدو للناس مزدهرة كاملة فى حين أنها تعجز عن سد حاجة المصريين وتعجز عن حفظ خصب الأرض وتعجز عن الوقوف على قدميها مستقلة عن الموارد الأجنبية وتعجز عن حفظ كيان الثروة القومية ، بل تعمل على نقصها باستمرار . وإلا فبالله عليكم خبرونى عن بلد زراعى إذا انقطع عنه الوارد من الخارج هدده الجوع ، وها هو الدليل على صحة ما أقول : إن مصر كانت تستورد قبل الحرب المقادير الآتية من الحيوانات الحية للذبح ، وإنى سأتلو عليكم عددها وثمنها مستخرجا من أدق الإحصاءات الجمركية :

	عدد		جنيه
أغنام	٨٠,٠٠٠	رأس قيمتها ...	٨٠,٠٠٠
ماشية وجاموس	١٥,٢٤٠	» » ...	٧٧,٠٠٠
جمال	٢٥,٠٠٠	» » ...	١٥٠,٠٠٠
دجاج وطيور	... ...		٢,٥٠٠
لحوم	... ...		٥٢,٠٠٠
منتجات ألبان	... ...		٣١٠,٥٠٠
			٦٧٢,٠٠٠

وهذا المبلغ على جسامته ليس كل ما هنالك ، إذ سنعود بعد قليل إلى أبواب أخرى تنزح منها ثروتنا الى الخارج ولا نستفيد بها ، فنحن جميعا نذكر مقدار السماد الكيميائى الذى كنا نستورده قبل الحرب ، والذى انقطعت بنا أسبابه الآن فعمت الشكوى من عدم وجوده وتأثرت الزراعة والمحاصيل لقلته فعلا ، هذا السماد كان من السهل إنتاجه فى مصر لو عنيت مصر بتنمية موارد ثروتها الزراعية من جميع النواحى ، فنحن نفقد من عدم عنايتنا بتربية الحيوان مقدارا يبلغ المليونين من الجنيهات ندفعها ثمنا للحم الذى نأكله ولمنتجات الألبان التى يستهلكها الشعب وللسماد الذى كان من الممكن توفيره لو زاد عدد الحيوانات .

وإنى لا أود أن أطيل فى سرد أرقام وبيانات كثيرة ، غير أنى ألفت الأنظار إلى مناقشات مجلسى النواب والشيوخ فى الشهر الأخير ، فقد كانت هذه المناقشات ذات دلالة واضحة ، وكانت حجة أكيدة على أن سياستنا الزراعية هى سياسة مرتجلة ، وأننا نضيع الزمن ونتلاعب بالوقت ، ولا نقدر عواقب السنوات القابلة بما تحمله من بؤس أو رخاء . هل سمعتم أن القمح الناتج لا يكفى الناس وأن الذرة وهى غذاء الفلاح الأول أصبحت صعبة

ال عليه . ما هذا الوضع الغريب الذى نرى أنفسنا فيه ؟ نحن بلد زراعى ولا ننتج من اللحم والألبان ومستحضراته والحبوب الغذائية ما يكفى لنا ؟ فاذا قامت القيامة صرخنا وتعالت صيحاتنا ثم إذا انصرفت حدة الأزمة عدنا الى ما كنا فيه من نوم عميق .

ل الذى يلى بيت يجب أن يتميز على أساس متين يحمل عدة أعمدة تسند البناء فلا يتداعى . ا مصر فقد أقامت زراعتها على عمود واحد واعتقلت غيره من الأسناد القوية . عنيت بزراعة محاصيل الحقل وأهملت الفروع الزراعية الأخرى كتربية الحيوان والألبان . وهذا العمود الذى هو كرئيس قوى الدعائم بل هو محمل للبناء ، إذ أنها جعلت المقام الأول فيه لمحصول واحد وهو القطن . هذا المحصول كان مصدر خير للبلاد فيما مضى من الزمان ، ثم انقلب شرا عليها فى العشر السنوات الأخيرة . وما فعل أذاقت البلاد من أزمات القطن المتكررة منذ سنة ١٩٣١ الى اليوم ؟ أزمة تتلوها ازمة ، والفلاح بين والمزارع الكبير يتضجر والحكومة تتفكر الحلول فتأتى حلولا وقتية كالمسكن الذى يعالج أعراض الداء دون استئصاله من جذوره . فمرة تعيد الحكومة للفلاح بعض الأموال الأميرية ، ومرة أخرى تؤجل دفع أقساطها ومرة ثالثة تعينه بالسلف الزراعية . ومرة رابعة تتداخل فى سوق القطن مشترية لترفع السعر رفعا صناعيا والحال لا يتغير كثيرا والأزمات تتكرر والشكوى تتكرر ولا علاج .

نريد استقرارا فى شؤوننا الزراعية ، وهو أمر بعيد المنال مادام القطن هو المحصول الرئيسى فى البلاد وما دامت الزراعة قائمة على محاصيل الحقل فقط دون غيرها .

والعلاج الحاسم الذى أراه وأقول به ، بل الذى ناديت به مرارا وفى كل مناسبة ، هو أن تتنوع المحاصيل المصرية ولا تعطى كل الاهتمام الواحد منها وتترك الباقى .

يجب أن تكون هناك نقطة توازن بين فرعى الزراعة ، أى بين محاصيل الحقل ومحاصيل الحيوان ، وإن كل علاج بعيدا عن هذه النقطة لن يمنع تكرار الأزمات المؤلمة المخربة للديار والعمار . وإليكم ما تحتاجه البلاد من الجهود لو عملنا للوصول إلى هذه النقطة بكافة الوسائل التى تؤدى الى النهضة بتربية الحيوان

أولا — أن حصص الأرض يزيد تبعا لزيادة السماد العضوى مما يتبعه ازدياد غلة الأرض من جميع المحاصيل .

ثانيا — أن المزارعين المصريين سيجدون بين أيديهم بابا جديدا للإيراد .

ثالثا — إن الحالة التجارية للبلاد تنتفع بصفة عامة ، وذلك بتقليل الحاجة الى الأسمدة الكيميائية المستوردة من الخارج وبمنع استيراد الحيوانات للذبح وبمنع وصول منتجات الألبان الكهفاء بما سوف تنتجه البلاد منها ، وبذلك يرتفع مستوى المعيشة بين المصريين ويتداول أثمان هذه المحاصيل بينهم بدلا من خروجها الى البلاد الأجنبية .

رابعا — إن وفرة محاصيل الحيوان وجلها أغذية أساسية للانسان سوف يؤدى إلى خفض أثمانها عن المستوى الحالى مما يؤدى الى تحسين غذاء الشعب وتقوية صحته وكثرة إنتاجه .

ولقد يسألنى سائل عن الطريقة أو الطرق التى بموجبها تزداد الحيوانات ومحاصيلها ومنتجاتها فى مصر . وما أسهل هذه الطرق وما أقربها الى أيدينا لو أخذنا الأمور بالعزم وشمرنا عن ساعد الجد . إن هذه الطرق تقتضى من الحكومة ومن الشعب العمل حتى تتفق جهودهما وتتصل أغراضهما . فعلى الحكومة أن تنهض بالدعاية بين الشعب ، فالشعب المصرى أغلبه لا يقرأ ولا تتغلغل الثقافة الزراعية فى قرارة نفسه ، فالدعاية أمر واجب على أن تكون بسيطة بقدر تفكيره البسيط أيضا حتى تنتج أثرها . ولعل الحكومة تكون قد خطت خطوة صحيحة عند تنفيذها مشروع المراكز الاجتماعية ووضع خبير زراعى فى كل مركز يرشد الأهالى إلى ما يجب أن يكون ، و إلى الوسيلة العملية مع إقناعهم بكل ما يقول لأننا نطمع فى الأخذ بيد هذه المراكز الاجتماعية والإكثار منها بعد الحرب ، بل نطمع فى وضع سياسة ثابتة تؤدى الى تعميمها فى القطر كله فى مدى خمس سنوات من أول سنى السلم القادمة . ثم إن على الحكومة غير ذلك أن تعنى بتكوين سلالات وفيرة المحصول من الحيوانات المصرية حتى تزداد أرباح الفلاح ، فيقبل على تربيتها ، وهذا ما تقوم به فعلا كلية الزراعة ، بل هذا هو العمل الذى فى شرف القيام عليه ، وهذا هو العمل الذى أخذت به وزارة الزراعة منذ عامين حتم تتم وتكثر وتنشر ما تقوم به الكلية من الجهود فى هذا السبيل . ثم إن على الحكومة أن تنشر التعليم الزراعى بأوسع ما تقدر عليه . ففى نشره خير و بركة على هذه البلاد ولو كان مستوى التعليم الأولى بين الشعب أوسع مما هو عليه الآن ، لأفادت البلاد من تعاون نوعى التعليم : الزراعى والأولى فى العمل على مصلحة الزراعة والأرض والفلاح . ثم إن على الحكومة أن تشجع الفلاح على تربية الحيوان بنشر المعارض وتوزيع الجوائز والمكافآت المالية ، وأن تعمل على القضاء على أمراض الحيوانات التى يخشاها الفلاح ، لما تسببه له من الخسائر ، وأن تعمل على التأمين على ماشية الفلاح حتى يطمئن إلى عدم ضياع رأس ماله الذى يستغله فيها ، إذ لو نفقت ماشيته لوجد فى التأمين عوضا عنها . هذا هو ما نرى أن تقوم به الحكومة . أما الشعب . وأقصد به كبار المزارعين وصغارهم على حد سواء ، فعليه واجبات لا تقل أهمية عما تقدمنا به . فعلى كبار الملاك أن يقيموا فى أراضيهم و بين فلاحيهم فيكونوا قدوة لهم فى أعمالهم ، فهم مدرسة عملية يستفيد منها الفلاح الصغير ، وهم عماد الأمن فى القرى مما يشجع الفلاح الصغير على اقتناء الماشية دون خوف عليها . وعلى الشعب أن يتلقى مشورة الخبراء الزراعيين و رجال الدعاية بقبول حسن ، وأن يناقشهم مناقشة النهى يطلب الصالح ، لا المتعسف ولا المستبد برأيه فيأخذ منها بما يفيده وهو الغانم على كل حال .

وإذا رجعنا إلى محاصيل الحقل وجدنا هناك نشاطا ملموسا نتيجة العناية المتواصلة على مدى السنين ، غير أن هناك بعض نقط أعتبرها من نواحى النقص وقد نبهت إلى بعضها فيما سبق من الكلام والآن أرى أن أجملها فيما يأتى :

أولا — العمل على إنزال القطن من العرش الذى يجلس عليه ، وذلك بالإكثار من زراعة الحبوب الغذائية كالقمح والذرة والفول والفواكه والخضراوات . وإنى أرى أن التشريع الذى وضعته الحكومة ووافق عليه البرلمان حديثا سوف يؤدى إلى الغرض الذى نصبو إليه . وإنى أنادى رجال الحكومة ورجال البرلمان وكل مسئول عن أمور هذه البلاد أن يفكروا تفكيرا جديا فى جعل مبادئ هذا التشريع دائمة فى المستقبل ، وسترى فيه البلاد علاجا ناجعا لأدوائها الزراعية وأزماتها الاقتصادية .

ثانيا — تحسين سلالات المحاصيل الزراعية من كل الأنواع النباتية . ولا أشك لحظة فى أن رجال وزارة الزراعة قد قاموا بجهود جليلة فى هذا السبيل ولا يزالون يواصلون عملهم الدءوب وأن الحكومة فى الواقع قد تقدمت فى هذه الناحية أكثر من تقدمها فى النواحى الأخرى .

ثالثا — العمل على مقاومة الآفات والأمراض النباتية ونحن نرى أن الحكومة تقوم بواجبها تمام القيام ولكن الشعب لم يتنبه إلا حديثا إلى خطر هذه الحشرات والآفات ، ولو تعاون الفلاح بإخلاص مع رجال المقاومة لخف الضرر كثيرا عما نراه الآن .

رابعا — نرى أن يكون تسييف الزراعى على أساس سهل ومدى متسع ، بحيث يجد الفلاح فيه غنى عن المرابين الذى يستغلون حاجته وعسره ، على أننا نوافق تماما على أن يضمن القائمون بهذه السلف ألا تصرف إلا فى الشؤون الزراعية البحتة . ولعل رجالنا الاقتصاديين يجدون مخرجا للفلاح من إسرافه ومن خلطه بين الشؤون الخاصة وشؤون الزراعة مما يعطل عليه وعلى البلاد الانتفاع بالسلف وبالتعاون الزراعى إلى أقصى حد ممكن .

خامسا — أنه يجب تعديل الوضع الحالى الذى نرى فيه سوء توزيع الأراضى الزراعية فى مصر ، مما يجعل الحوض الواحد مقسما إلى عدة مساحات صغيرة تختلف كل منها عن الأخرى فى زراعتها وفى الأيدى التى تشرف عليها . وإنى أعتقد أن هذا الوضع — بل هذه الفوضى — حجر عثرة فى سبيل استغلال الأراضى المصرية استغلالا يتمشى مع روح العصر وتعاليم الزراعة الحديثة ، فاختلاف الزراعات فى الحوض الواحد قد ينجم عنه ضرر لكل منها ما دامت مواعيد الرى لا تتفق معا وما دامت مقاومة الآفات ليست ضرورة لازمة فإن لزمت لمحصول منها فلا تلزم للآخر ويمتنع زارعه عن العناية بشؤون جاره بطبيعة الحال . أما توحيد المحصول فى الحوض الواحد فيؤدى إلى الإتقان فى طرق الزراعة وإلى توحيد المعاملة والخدمة والوقاية مما يؤدى إلى ازدياد غلة الأرض ونمو الثروة الزراعية .

سادسا — العمل على إصلاح الأراضي البور التي في البلاد والتي تدل الإحصاءات على أنها مساحة كبيرة تبلغ مليونين من الأفدنة، أي ما يقرب من ٤٠٪ من المساحات المزروعة الآن وقدرها ٥,٢٨٠,٠٠٠ فدان . ولو وضعت سياسة حكومية أو أهلية كقيام بعض الشركات المصرية بمشروع إصلاح هذه الأرض لأفادت الدولة فائدة كبيرة من فرض الضرائب على الأرض الجديدة. ثم إنه لو وضعت سياسة قومية ترمي الى توزيع هذه الأراضي بالعدل بين خريجي التعليم الزراعي ثم بين صغار الفلاحين لكسبت البلاد كسبا مضاعفا بازدياد موارد ثروتها الزراعية ، وبقلة أو اختفاء التعطل بين المتعلمين . وبقلة أو اختفاء البطالة في الريف تمتنع أسباب الفقر وعوامل الإخلال بالأمن .

سابعا — العمل على مراقبة تصريف الحاصلات المصرية من زراعية أو حيوانية، سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج بعد الحرب . ولا شك أن البلاد تنتفع كثيرا بالدراسة لمحاصيل مصر في الخارج فتفتح لتصريفها أسواق جديدة يتسبب عن فتحها التوسع في الحركة التجارية ونمو في الثروة الزراعية ؛

أحمد فاضل الخشن

" وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ * وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " .

[قرآن كريم]